

«التصويت المفيد» عبد طريق قرطاج لقيس سعيد

انتفاضة الصندوق في تونس نتاج لخيارات مبنية على التصويت لـ «النظيف»



سعيد يكتسح الدور الثاني من الرئاسية

التونسيين دون الرجوع أو الركود إلى إملاءات أي حزب سياسي. ويصنح الدستور التونسي على أن صلاحيات رئيس الجمهورية تنحصر في نقاط رئيسية ثلاث وهي أنه الضامن الأول لتطبيق الدستور والمسؤول الأول عن السياسة الخارجية والأمن القومي لتونس.

لكن النخب السياسية تتخوف من التقارب الذي يجمع سعيد ببعض الأحزاب والتكتلات السياسية الإسلامية خاصة في علاقة بالسياسة الخارجية التي يصفها البعض بأنها ذاتية لبعض الدول الخارجية ومنها فرنسا. وترى هذه النخب أن سعيد سيكون بعد أدائه اليمين الدستورية أمام اختيار هام لأنه من الناحية المنطقية والدستورية السياسية التي تتسابق لضم مؤسسة الرئاسة ضمن حساباتها وأجنداتها السياسية الداخلية والإقليمية.

تم خلالها تعنيف عدد من الصحافيين والصحافيات من قبل أنصار سعيد، ودفع بالمخالفين إلى إعادة الحديث عما يعرف في تونس بـ «ميليشيات روابط حماية الثورة» التي تورطت خلال فترة حكم «الترويكا» في تعنيف الصحافيين والمثقفين والمبدعين والنقابيين في أكثر من حراك احتجاجي عبر عن رفض الدفع بالبلاد نحو الأسلمة.

ويجمع العديد من الخبراء في السياسة أو في القانون الدستوري في تونس أيضا على أن نجاح قيس سعيد ينسب عالية حزره نهائيا من سطوة الأحزاب التي تريد الركوب على ما حققه من إنجاز.

وترى العديد من المراجع السياسية أنه من الناحية المنطقية والدستورية لم يعد بحوزة أي طرف سياسي أن يستحوذ على قيس سعيد الذي بات بإمكانه الآن أن يكون رئيسا جامعا لكل

تنافسه مع نبيل القروي الذي قبع طيلة أسابيع في السجن بسبب قضايا التهريب الضريبي التي تلاحقه ولم يتم إطلاق سراحه إلا سويغات قليلة قبل فتح مكاتب الاقتراع للانتخاب وتحديدا ليل الخميس الماضي. ومثلت المناظرة السياسية التي تواجه فيها المتنافسان سعيد والقروي مفتاحا هاما، دفع بالكثير من الناخبين غير المسيئين إلى حسم اختيارهم خاصة لما خرجوا به من استنتاجات عندما طرح ملف الفساد في المحور الثالث من المناظرة الذي كان مخصصا للتوجهات العامة لكل مرشح، فأثرت وفق الملاحظين، القضايا التي تلاحق القروي على نوايا التصويت خاصة أن رجل القانون الدستوري لا تتعلق به أية قضايا، فتم الاختيار وفق قاعدة «غير الفاسد».

ظاهرة لافتة

صوتت لقيس سعيد أيضا، وفق ما تظهره قراءات شركات سبر الآراء للنتائج الأولية، قواعد أحزاب سياسية مختلفة المشار، وتعد هذه المرة الأولى منذ ثورة 2011 التي تلقت فيها مدارس سياسية مختلفة التوجهات الفكرية حول مرشح واحد، حيث دعم الإسلاميون ممثلين في حركة النهضة وأئتلاف الكرامة وكذلك المحافظون عبر التيار الديمقراطي واليساريون عبر حزب الوطنيين الديمقراطيين الموحد والتيار القومي عبر حركة الشعب والعلمانيون عبر جزء هام من خزان حزب تحيا تونس المرشح قيس سعيد، فيما لم يستمد القروي سوى من الخزان الانتخابي الذي استقطبه حزبه قلب تونس في الانتخابات التشريعية.

وتتصاعد في تونس حدة المخاوف من أن يلف الحزام السياسي الذي دعم قيس سعيد على قاعدة شعارات الثورة على النجاحات التي حققها الرئيس الجديد شعبيا وسياسيا. وقد دفعت بعض الأحزاب سويغات قليلة بعد إعلان النتائج للاستحواذ على شرعية سعيد برفع أعلام أحزابها في التظاهرات الاحتفالية التي نظمت بشوارع الحبيب بورقيبة وسط العاصمة ومنها على وجه التحديد أنصار حركة النهضة وكذلك ائتلاف الكرامة (تجمع انتخابي يضم وجوها سلفية).

لكن قيس سعيد سارع بدوره خلال أول ندوة صحافية عقدها لإعلان فوزه بالرئاسة إلى التأكيد على أنه دخل مسار الانتخابات مستقلا وأنه سيظل كذلك وبأنه سيكون رئيسا لكل التونسيين، لكن ما حصل خلال الاحتفالية التي

حسم التونسيون الأحد أمر الرئيس المقبل، بتصويت أكثر من 70 بالمئة من المسجلين في دفاتر الانتخابات لفائدة الخبير في القانون الدستوري قيس سعيد على حساب منافسه رجل الإعلام وصاحب القناة التلفزيونية «تسمة» نبيل القروي والذي غادر السجن قبل يومين فقط من بدء العملية الانتخابية بسبب قضايا التهريب الضريبي التي تلاحقه. ولم تكن هذه النتائج مفاجئة وذلك لتراكم العديد من الأسباب السياسية أو التي رافقت الحملة الانتخابية، لكن رغم ذلك يوجد إجماع على أن سعيد تمكن في وقت وجيز من صناعة ظاهرة كسرت قطبية المدارس السياسية التقليدية وكذلك خلقت مزاجا شعبيا مغايرا أحيأ شعار التصويت المفيد على اعتبار أن من صوتوا لفائدته رفعوا شعار «لا للفساد، نعم للطاهر».

تونس - حقق الرئيس التونسي الجديد قيس سعيد الذي فاز الأحد بنتائج الجولة الثانية للانتخابات الرئاسية على حساب منافسه نبيل القروي، إنجازا هاما هو الأول في تونس وتمثل في حصوله على ما يفوق نسبة 70 بالمئة من أصوات الناخبين وهو ما سيمتد شرعيته في السنوات الخمس المقبلة التي يعتلي فيها عرش الحكم.

وقدر الخزان الانتخابي الذي صوت لفائدة قيس سعيد بأكثر من ثلاثة ملايين ناخب تونسي وهو ما يمنحه أليا شرعية صلبة لم يتمكن من حصدها أي من الرؤساء الذين سبقوه في الوصول إلى قصر قرطاج عبر صندوق الاقتراع بعد ثورة يناير 2011.

وتمكن قيس سعيد من تصدّر نتائج الدورة الرئاسية الأولى التي أقيمت في شهر سبتمبر الماضي حيث حصل على 18.4 في المئة من الأصوات متفوقا على مرشحين يمثلون الطبقة السياسية التقليدية العلمانية والإسلامية حكما ومعارضة والتي لم تستطع تجاوز الأزمة الاقتصادية والاجتماعية التي تمر بها البلاد.

وتسنى كل القراءات الأولية للخزان الانتخابي الذي صوت لسعيد بأن الرجل تمكن خاصة في الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية من إحاطة نفسه بحزام شعبي وسياسي خاصة أن بعض الأحزاب التقليدية التي انهمز مرشحوها في الدور الأول قد أعلنت عن توجيه ناخبها للتصويت لفائدة رجل القانون الدستوري.

خطاب الثورة

تفيد المعطيات المتوفرة قبل صدور النتائج النهائية من قبل هيئة الانتخابات، التي اكتفت الإثنين بإعلان نتائج أولية في انتظار النظر في الطعون المقدمة إن وجدت من قبل نبيل القروي، بأن قيس سعيد قد تمكن أيضا في الجولة الثانية من جرم

مناطق مختلفة، وتقويض الدور الذي تلعبه بعض الدول لصالح تنظيمات متطرفة وحركات إرهابية عابرة للحدود. يضم الرئيس الروسي صوته مع القوى الداعمة للتنمية والساعية لتحقيق السلام، لأنها تصب في البوتقة ذاتها التي بموجبها يمكن فهم الكثير من تحركاته في أزمنة عديدة. وهي تصورات جيدة تحمل الدول التي تتبناها في تزايد انتشارها، الأمر الذي يحتاج إلى تكاتف واسع، يستطع تكتيل ما يسمى «تحالف التنمية والسلام».

ويضم هذا التحالف جميع الأطراف التي تعمل من أجله. وفي المقدمة الإمارات والسعودية ومصر، حيث تمتلك كل دولة تجربة رائدة وطموحة في هذين المجالين، ويتخذون منها طريقا للدفاع عن المصالح الاستراتيجية في الداخل والخارج من غير جور على أي طرف.

يستلزم تعزيز هذا الطريق تعبيدا سياسيا من قبل قوى كبرى، وتنازلا عن قدر من التصورات الفردية التي حكمت العالم فترات طويلة في هذه القضايا، ربما تكون هناك تحالفات إقليمية منتشرة في مناطق كثيرة، لكن تظل المشاركة في الربط بين فكرتي التنمية والسلام محدودة. فعالية الدول التي تهتم بالتنمية تقوم بها خدمة لأهدافها، وتغض الطرف عن معنى السلام. كما أن من يهتمون بالخير يتوقف خطواتهم عندما تتحقق أغراضهم، يصر النظر عن المعوقات التي تعترضه إجراء عدم مرافقتها بمشروعات تنموية.

قد يكون الجمع بينهما قضية صعبة في عالم الجفم بالصراعات والنزاعات التي تتغذى عليها قوى وجماعات متمردة، تواجه أي محاولة جادة للتنمية المشتركة والسلام الدائم بمصداق متنوعه للتخريب والتدمير واستمرار الفراغ.

غير أن وجود مشروع تدعمه روسيا يمكن أن يتجاوز بعض التحديات، خاصة أن النواة التي وضعها دولة الإمارات العربية تحديدا، أحرزت نجاحات متفاوتة، وتتماشى مع توجهات الرغبين في تسوية الكثير من الأزمات على قاعدتي التنمية والسلام، والتي يؤدي استثمارهما إلى منح موسكو فرصة لشد عودها في منطقة غابت عنها أدوارها السياسية للموسم مقابل هيمنة طاعية من واشنطن، وبما يتوافق في النهاية مع طموحات تجد فيها ضلعا لئلا.

تميل التصورات التي تبناها بوتين قبيل زيارته للسعودية والإمارات نحو صيغة قريبة من ذلك، وانتقى مفردات خطابه بعناية أكدت عمق التفاهم مع القيادة في البلدين (السعودية والإمارات) واقتناعه برشادتها الاقتصادية والسياسية، والرهان على تطوير العلاقة معها بما يخدم المصالح المشتركة ويهيء الأجواء لاستقرار.

تقتنع موسكو أن التنمية والسلام يحتاجان أدراعا واجنحة لحمايتهما، وهو ما جعل بوتين لا يتوقف عن مسابرة ما يمكن وصفه بـ «سباق جديد للسلح»، والمخ إلى أن بلاده تمتلك «أسلحة غير موجودة في أي دولة بالعالم»، كما أن محور الإمارات والسعودية ومصر لم يتوان عن تطوير معداته العسكرية، وتزويد جيوشه باحداث الأسلحة والتكنولوجيا، وكانت روسيا واحدة من الدول التي يمكن الاعتماد عليها، خاصة بالنسبة إلى القاهرة، بما يؤكد أن الاهتمام بالتنمية والسلام في الإقليم يأتي من منطلق قوة وليس ضعفا.

عند هذه النقطة الواقعية لتلقي الكثير من أهداف موسكو مع الدول الثلاث، والتي يمكن أن تتحول إلى إجراءات الفترة المقبلة. فروسيا العنية بأمن الخليج تدافع عن مقترحات خلاقة (أوبك+) بشأن أمن الطاقة، وتريد تبني أطر وحركات التسوية السياسية في الأزمات المتصاعدة مع طهران وقروعه المتشعبة في المنطقة، يتسجم أجزاء كبيرة منها مع تشديدات أوطظي والرياض على رفض اللجوء إلى العنف وتغليب الحلول العادلة. وباتت المواقف تتقارب في الكثير من المقاطع السياسية في الأزمة السورية.

وتقرب القصة الروسية-الأفريقية يومي 23 و24 أكتوبر الجاري في موسكو بوتين من أزمتا القارة الأفريقية، التي هي محل اهتمام كبير من الدول الثلاث (مصر والإمارات والسعودية)، واستضافة القمة لأول مرة وفي هذا التوقيت تحمل دلالات دقيقة يشير محتواها إلى أن روسيا لن تصبح مكتوفة الأيدي أو بعيدة عما يجري في أنحاء أفريقيا، وما يتطلبه ذلك من استعدادات لتبريد صراعات باتت عملية وفقها على صلة قوية بمشروعات التنمية العادلة والسلام الطامع في توفير الاستقرار.

ترجيح كفة سعيد يحيل إلى أن الناخب التونسي وجه بوصلته نحو ما يسمى بـ «التصويت المفيد» على قاعدة اختيار غير الفاسد أي النقي سجله من السوابق والقضايا

وعُرف مصطلح «التصويت المفيد» في تونس خلال الانتخابات التشريعية والرئاسية التي جرت في عام 2014 والتي فاز فيها الرئيس الراحل الباجي قائد السبسي وحزبه داء تونس بالسلطة عبر صناديق الاقتراع على حساب المنصف المرزوقي وكذلك حركة النهضة، حيث كانت المعركة السياسية في تلك الفترة قائمة على شعارات اختيار الدولة المدنية التي يمثلها العلمانيون أو الدولة الدينية التي تمثلها حركة النهضة الإسلامية. ويعتبر المراقبون أن قيس سعيد استفاد كثيرا في الدور الثاني من

قوة شرعيتك لا تمنع معارضتك سيدي الرئيس

البراءة منهم لتجنب العودة بالبلاد إلى فوضى أدت سابقا إلى حمام دم كاد يغرق تونس بلا رجعة في مستنقع الخطابات المتشعبة.

حسما عند طرح هذه النقاط، سيهرول أكثر أنصار الرئيس الجديد تشددا، للقول إن الإعلام بدأ في بق طبول الحرب على سعيد حتى قبل دخوله القصر، لكن عودتهم إلى هذه المظلومية لن تكون مبررة، فلدَى مخالفتنا مبررات كثيرة، دُشنت أولى دلائلها دائق فقط بعد الإعلان عن فوز سعيد بالرئاسة بعدما اعتدى بعض أنصاره بالعنف على صحافيات وصحافيين في شارع الحبيب بورقيبة وسط العاصمة، لا لأنهم رفعوا شعارات ضد الرئيس الجديد بل إن تهمتهم الوحيدة هي الانتماء إلى محطات تلفزيونية وصحف انتقدت سعيد وغموض برامجه بل وحذرت من خطورة بعض أنصاره. إن أهم ما يمكن أن يتحصن به الرئيس الجديد هو قوة الشرعية الشعبية وله الإحقية في ذلك، لكن ليس معنى ذلك أن يُشرع لأنصاره وتحت عباءة هذا المصطلح التجريم أو التثكيل بكل من يعارضه الرأي، فالشرعية دائما ما كانت سلاحا ذا حدين، إن الشرعية قد تؤدي إلى التقديس المفرط للشخص وقد تقلب إلى الضد لتصبح دكتاتورا جديدا، فهتلر نفسه وصل إلى السلطة بصناديق الاقتراع، لكن مزاجه الشمولي أولا وصنائه ثانيا ورطوه في إطالة النظر في مرآته ليتحول إلى أحد أكبر رموز الفاشية في تاريخ الإنسانية.

إن الحرب الأولى التي أشعل جبهتها، البعض من أنصار سعيد ترتدي جبة الثورة وتصنف الناس وفق مقياس «من مع الثورة ومن ضدها»، أي بمعنى أن من قاطع الانتخابات أو وضع ورقة بيضاء ولم يصوت لسعيد هو وفق ما يروجه إما مصطف ضد الثورة أو أنه ليس وطنيا.

ويقود هذا التيار أنصار كثر ممن يُتهمون إلى اليوم بأنهم لا يعدون أن يكونوا سوى «ميليشيات روابط حماية الثورة» والتي وصفها الشاعر التونسي الراحل الصغير أولاد أحمد بأنها «ميليشيات وافدة وغير محلية» تنطق باسم الإسلاميين وتورطت في فترة حكم الترويكا بين 2011 و2013 بالتعنيف وبالاعتداء على كل من يعارض خيارات السلطة من مثقفين ومبدعين وصحافيين وفي كل هذا الزحام ما بقي إلا أن الفترة حتى إلى «بطحاء محمد علي» الساحة الشهيرة لأكثر نقابة في تونس الاتحاد العام التونسي للشغل.

أما الصراع الثاني الذي دفع لتدشينه نفس الفئة تقريبا، فقوامه العودة إلى رفع شعار «الشرعية» في وجه كل منتقد لخيارات الرئيس أو توجهاته السياسية والفكرية.

ويعتبر المراقبون أن قيس سعيد استفاد كثيرا في الدور الثاني من

الإمتحان الأصعب لا يخض سعيد فحسب، بل يستكشف صبر الدوائر المقربة في تعاملها مع النقد الموجع للرئيس الجديد



ساكن قصر قرطاج سيكون بعد أدائه اليمين الدستورية من خير العارفين وبلا منازع بما عليه من واجبات وما له من حقوق.

لكن، قبل أن تطأ قدما سعيد بصفة رسمية السجاد الأحمر المؤدي مباشرة إلى الباب الرئيسي وإلى بهو قصر الرئاسة بقرطاج، طفت مخاوف كثيرة على سطح مستقبل تونس كان عنوانها الأساس من لعنة المستفيد من صعود سعيد إلى سدة الحكم؟ هذه التوجسات اطلت برأسها وامتزجت بمسار ومسيرة الرجل ليس فقط لدى إعلان فوزه الساحق، بل إن فتيلها اشتعل منذ الوهلة التي أعلن فيها نيته الترشح للرئاسة لتستمر إلى غاية تمكنه من تحقيق حلمه وحلم شريحة واسعة من داعميه ولتغرض نفسها على الساحة السياسية، ليس لأنها تتعلق بصفة مباشرة بقيس سعيد أو بخياراته التي عرّفتها بأنها شعبية مزوّقة بلغة عربية فصحي تذهل العقول وتُسحر مسامع المتتبعين، بل إن تجاذباتها تتمحور بشكل خاص حول ما ظهر من ممارسات لدى الكثير من أنصاره والتي توّقت نيران حبر الأقاليم كي تحذر من مخاطر العودة لتونس خطوات كثيرة إلى الوراء.